

تقرير خاص عن الأسواق
المالية العالمية للربع الأول
من عام 2018

أولاً: التطورات الاقتصادية

1-الاقتصاد الأمريكي:

تراجع معدل نمو الناتج المحلي في الولايات المتحدة الامريكية إلى (2.3%) للربع الأول 2018 مقابل (2.9%) للربع الرابع 2017 ويعزى هذا التراجع إلى تراجع كل من معدل نمو الانفاق الشخصي (والذي يمثل 67% من حجم النشاط الاقتصادي) والذي انخفض إلى (1.1%) مقابل (4%) للربع الرابع 2017 وتراجع معدل نمو الانفاق الاستثماري للشركات على المعدات إلى (4.7%) مقابل (11.6%) للربع السابق وسجل معدل نمو الانفاق الحكومي انخفاضا ليبلغ (1.2%) مقابل (1.3%) للربع الرابع من عام 2017 والذي أدى إلى مساهمة إيجابية في معدل النمو بنسبة (0.20%) مقابل (0.51%) للربع الرابع 2017.

حقق الناتج الصناعي لقطاع الشركات أداءً جيداً، إذ سجل ارتفاعاً بلغت نسبته (4.3%) في شهر اذار 2018 قياساً بالربع الرابع 2017، فيما ارتفع مستوى المخزون للمبيعات إلى (0.6%) خلال الربع الأول 2018 مما قد ينعكس ايجاباً على نمو الاقتصاد الأمريكي في الأشهر القادمة. اظهر قطاع العقار هو الآخر تحسناً واضحاً إذ سجل معدل عدد تراخيص البناء (1,351,000) ترخيص مقابل (1,306,000) ترخيص قياساً بالربع الرابع من العام السابق.

تم رفع سعر الفائدة الرسمي من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقدار (25) نقطة أساس لتصل إلى (1.75) خلال اجتماعه الدوري الذي عقد يومي 20 و 21 اذار 2018 على خلفية تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي وتحسن سوق العمل حيث وصل مستوى البطالة مؤخراً إلى (4.1%).

وتسعى الحكومة الامريكية الى تقديم العديد من الإصلاحات الاقتصادية وتخفيض الضرائب على الشركات والافراد واصلاحات في معاهدة التجارة الحرة. وشهد القطاع الخارجي زيادة في الصادرات بنسبة (6.6%) في شهر شباط 2018، فيما ارتفعت قيمة الاستيرادات بنسبة (10.9%) للفترة ذاتها.

2-الاقتصاد الياباني:

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.6%) للربع الأول 2018 مقابل (0.4%) للربع الرابع 2017 ويعزى هذا الأداء الضعيف نسبياً الى قطاعات الاستهلاك الشخصي والاعمال.

سجلت مبيعات التجزئة ارتفاعاً بنسبة (1.7%) في شهر شباط 2018 مقارنة بذات الشهر في العام السابق، فيما سجلت مبيعات السيارات انخفاضاً بنسبة (-5.7%) في شهر كانون الثاني 2018 و (-4.9%) في شهر شباط واذار من 2018.

سجل قطاع الاعمال أداءً متذبذباً خلال الربع الاول 2018، إذ سجل الناتج الصناعي ارتفاعاً بنسبة (2.9%) و (1.6%) خلال شهر كانون الثاني وشباط 2018 على التوالي، فيما تراجع مؤشر حركة النشاط الصناعي الى مستوى (104.5) نقطة في شهر كانون الثاني 2018 مقابل (106.4) نقطة نهاية الربع الرابع 2017.

اما مؤشر ثقة المستهلكين فقد سجل (44.1) نقطة في شهر اذار 2018 على الرغم من استمرار الحوافز المالية الضخمة التي تمنحها الحكومة اليابانية وبنك اليابان. شهد قطاع العقارات أداءً جيداً، إذ سجلت مبيعات المنازل في طوكيو ارتفاعاً نسبته (139.7%)، (7.8%) و (6.1%) للأشهر كانون الثاني، شباط، اذار 2018 على التوالي.

اما بالنسبة لمعدلات التضخم، فمازالت منخفضة نسبياً، إذ سجل مؤشر الرقم القياسي للأسعار نسبة تضخم بلغت (1.1%) في شهر اذار 2018 قياساً بذات الشهر في العام السابق، إلا انه من المتوقع ان ترتفع نسبة التضخم في المدى المتوسط في ظل زيادة أسعار النفط الخام والمواد الأولية إضافة الى التحسن الذي طرأ على نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية الكاملة (Capacity Utilization Index) والتي بلغت (101.9) نقطة في شهر شباط 2018.

اما بخصوص معدل الفائدة وفي ظل أداء اقتصاد متذبذب حافظ بنك اليابان على معدل الفائدة البالغ (-0.1%) في اجتماعه في 16 اذار الماضي، كما أبقى على سياسته النقدية المتعلقة باستهداف منحنى العائد (Yield Curve Control) على السندات التي اجلها عشر سنوات على خلفية ارتفاع طفيف في معدل التضخم التي لازالت دون المستوى المستهدف عند (2%).

واستقر سوق العمل خلال الربع الأول 2018 عند معدل بطالة بلغ (2.5%) وهي أدنى نسبة مقارنة بالدول الصناعية الكبرى.

فيما يخص القطاع الخارجي شهدت الصادرات اداءً متذبذباً، إذ ارتفعت بنسبة (9.3%) خلال شهر كانون الثاني فيما تراجعت بنسبة (-2.1%) في شهر شباط تعود لترتفع بنسبة (1.8%) في شهر اذار 2018 مقارنة بذات الفترة من العام السابق، ويعزى ذلك الى ارتفاع الصادرات المتجه نحو الولايات المتحدة في حين سجلت الصادرات المتجهة نحو الدول الاوربية والاسيوية اداءً ضعيفاً نسبياً، بالمقابل سجلت الاستيرادات ارتفاعاً بنسبة (1.7%) في شهر شباط ثم انخفضت في شهر اذار 2018 الى (-4.5%) وذلك نتيجة لتراجع الاستيرادات من القارة الاسيوية.

3-الاقتصاد الصيني:

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول 2018 ارتفاعاً نسبته (6.8%) وهو ذات المعدل المحقق للربع الرابع من العام السابق ويعزى هذا الأداء إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي بنسبة (6%) في شهر اذار 2018 قياساً بنسبة نمو بلغت (6.2%) في شهر كانون الأول 2017، الى جانب نمو معدلات الاستهلاك الشخصي.

سجلت الاستثمارات في الأصول الثابتة نمواً بنسبة (7.9%) و(7.5%) لشهري شباط واذار 2018 على التوالي.

وسجلت مبيعات التجزئة نمواً بلغت نسبته (10.6%) في شهر اذار 2018 قياساً بذات الشهر من العام السابق، وارتفع حجم القروض المصرفية بنسبة (12.8%) في كل من شهري شباط واذار 2018 مقارنة بذات الشهرين من العام السابق، وتجدر الإشارة إلى ان الحكومة الصينية تسعى جاهدة للحد من ارتفاع حجم القروض المصرفية، كما تتبع السلطات الصينية سياسات نقدية ومالية متساهلة للحفاظ على معدلات نمو مناسبة خلال المرحلة الانتقالية من اقتصاد يعتمد على الصناعة والصادرات إلى اقتصاد يعتمد على الاستهلاك المحلي والخدمات.

استقر معدل البطالة عند (3.9%) نهاية الربع الرابع 2017 فيما تسعى الحكومة الصينية لخلق (15) مليون فرصة عمل جديدة لاستيعاب ما يقارب (8) مليون من خريجي الجامعات الجدد الذين يدخلون سوق العمل كل عام.

4-الاقتصاد الاوربي:

من المتوقع ان يسجل الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2018 نسبة (0.50%) مقارنة بنسبة (0.7%) للربع الرابع 2017 ويعزى هذا التباطؤ في الأداء الاقتصادي إلى العوامل الموسمية متمثلة بسوء الأحوال الجوية في دول اوربا الشمالية.

سجل الناتج الصناعي ارتفاعاً بلغت نسبته (3.7%) و (2.9%) لشهري كانون الثاني وشباط من 2018 على التوالي. وانعكس الأداء الجيد نسبياً لقطاع الشركات على نسبة استخدام الطاقة الإنتاجية الكاملة والتي تحسنت خلال الربع الأول وسجلت نسبة (84.5%) وهي أعلى نسبة يسجلها هذا المؤشر منذ أكثر من عام.

اما بالنسبة للمؤشرات القيادية فقد اشارت إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي حيث بلغ مؤشر (DZ Bank)القيادي مستوى (101.5) نقطة في شهر شباط 2018 وهو ثاني أعلى مستوى يحققه المؤشر منذ أكثر من عام وتكرر الامر نفسه في قطاع الشركات استنادا لمؤشر (OECD) القيادي لاوربا والذي يشير إلى الوضع المتوقع للاقتصاد الأوروبي للأشهر القليلة القادمة، إذ سجل (108.9) نقطة وهي أعلى نسبة يسجلها هذا المؤشر منذ أكثر من عام.

اما بخصوص قطاع الاستهلاك الشخصي فقد سجل اداءً متبايناً، إذ ارتفعت المبيعات بالتجزئة في شهري كانون الثاني وشباط 2018 بنسبة (1.5%) و(1.8%) على التوالي لعام 2018، في حين سجلت مبيعات السيارات زيادة بنسبة (4.3%) في شهر شباط 2018 ثم انخفضت بنسبة (-5.3%) في شهر اذار 2018 مقارنة بذات الفترة من العام السابق.

سجل مؤشر ثقة المستهلكين اداءً متذبذباً حيث ارتفع إلى (1.4) نقطة في شهر كانون الثاني 2018 وهي اعلى نسبة يحققها منذ أكثر من عام ثم تراجعت إلى (0.1) نقطة في شهر شباط واذار 2018. وحافظ البنك المركزي الأوروبي على معدل الفائدة الرسمي عند نسبة (0%) خلال اخر اجتماع له في 8 اذار 2018 ولكنه أعلن عن استمرار مشترياته الشهرية في السندات الحكومية ضمن برنامج التيسير الكمي بمقدار (30) مليار يورو حتى شهر أيلول 2018، فيما انخفض معدل البطالة ليسجل (8.5%) في اذار 2018.

4-اقتصاد المملكة المتحدة:

سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول 2018 تراجعاً في معدل نموه ليبلغ (0.1%) مقابل (0.4%) للربع الرابع 2017 وهو اقل نمو منذ عام 2012، ويعزى هذا التراجع إلى ضعف نسبة نمو معدل الخدمات الرئيسية والذي يمثل (75%) من حجم النشاط الاقتصادي إلى (0.3%) مقابل (0.4%) للربع الرابع 2017.

حقق الناتج الصناعي ارتفاعاً بنسبة (1.2%) و (2.2%) لشهري كانون الثاني وشباط 2018 على التوالي، فيما سجل مؤشر (Manufacturing PMI Markit / CIPS UK) للصناعة تراجعاً حيث بلغ مستوى (52.5) نقطة في شهر اذار 2018، مما يدل على احتمال حصول تدهور في القطاع الصناعي في المستقبل القريب، فيما يلاحظ انخفاض حالات الإفلاس لدى الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم في الربع الأول 2018 الامر الذي يدل على حصول تعافي نسبي للوضع الائتماني لقطاع الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم بشكل عام.

اما بخصوص قطاع العقارات فتشير المؤشرات إلى حصول استقرار نسبي في هذا النشاط ومن غير المتوقع ان ترتفع أسعار العقارات في المستقبل القريب في ظل تباطؤ أداء الاقتصاد البريطاني وعلى خلفية استمرار عملية التفاوض حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

انخفضت نسبة البطالة إلى مستوى (4.2%) في شباط 2018 فيما حافظ سعر الفائدة الرسمي على مستواه بمقدار (50) نقطة أساس خلال الربع الأول 2018، فيما يتبع بنك إنكلترا سياسة نقدية حذرة على خلفية انسحاب المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي وفي ضوء تراجع أداء الاقتصاد البريطاني. وفيما يخص القطاع الخارجي فقد سجلت الصادرات استقراراً، إذ سجلت قيمة الصادرات (52.4) مليار جنيه إسترليني خلال شهر شباط 2018، فيما بلغت قيمة الاستيرادات (53.4) مليار جنيه إسترليني لذات الفترة.

ثانياً: تطورات الأسواق المالية

1- الأسواق النقدية:

- التطورات في أسعار الصرف: أظهرت حركة أسواق العملات خلال الربع الأول من عام 2018 انخفاضاً في مستوى أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل عدد من العملات الرئيسية منها البيزو المكسيكي، الين

الياباني ثم الكرون النرويجي، يعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أهمها تحسن أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي واليابان وعدد من اقتصاديات الدول الناشئة. كما ساهمت تصريحات وزير الخزانة الأمريكي بتفضيله دولاراً أضعف في تراجع الدولار الأمريكي بشكل عام.

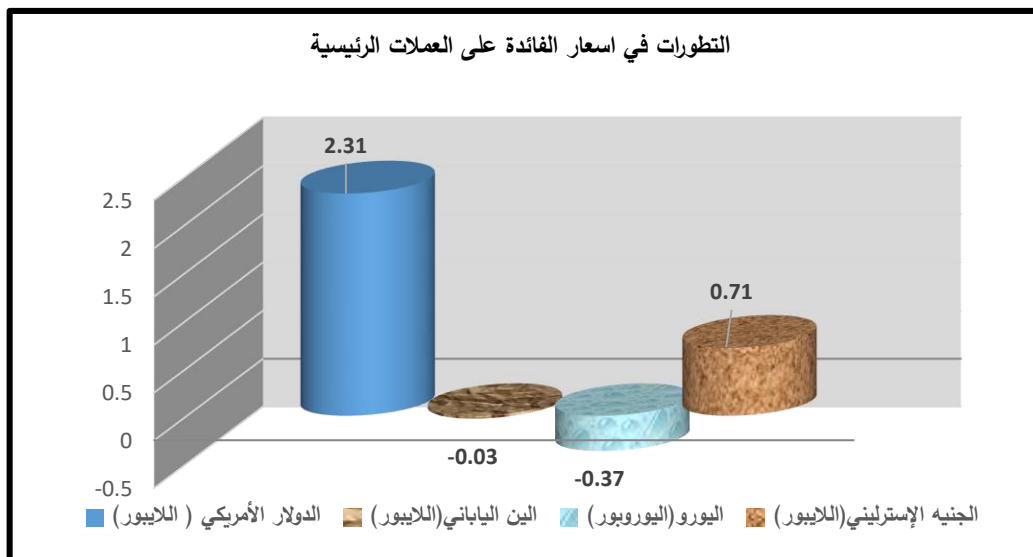
نسبة تغيير أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي للربع الأول من عامي
(2018-2017)

الربع الأول من عام 2017		الربع الأول من عام 2018	
النسبة %	العملة	النسبة %	العملة
9.50	الراند الجنوب الافريقي	8.13	البيزو المكسيكي
6.98	الون الكوري الجنوبي	6.02	الين الياباني
1.64	اليوان الصيني	4.63	الكرون النرويجي
1.62	الدولار السنغافوري	4.58	الراند الجنوب الافريقي
1.62	اليورو	3.71	الجنيه الاسترليني
1.48	الكرون الدنماركي	2.70	اليورو
0.86	الجنيه الاسترليني	2.62	الكرون الدنماركي
0.16-	الين الياباني	2.35	الدولار التايواني
0.32-	الدولار الأسترالي	2.31	الفرنك السويسري
0.43-	الكرون السويدي	1.96	الدولار النيوزلندي
0.62-	الفرنك السويسري	1.87	الدولار السنغافوري
0.79-	الدولار الكندي	0.67	الون الكوري الجنوبي
1.54-	الدولار النيوزلندي	0.07	الريال البرازيلي
2.94-	الكرون النرويجي	1.65-	الدولار الاسترالي
4.42-	الريال البرازيلي	1.79-	الكرون السويدي
7.14-	البيزو المكسيكي	2.55-	الدولار الكندي

نسبة تغيير اسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار الامريكي لعامي 2018-2017

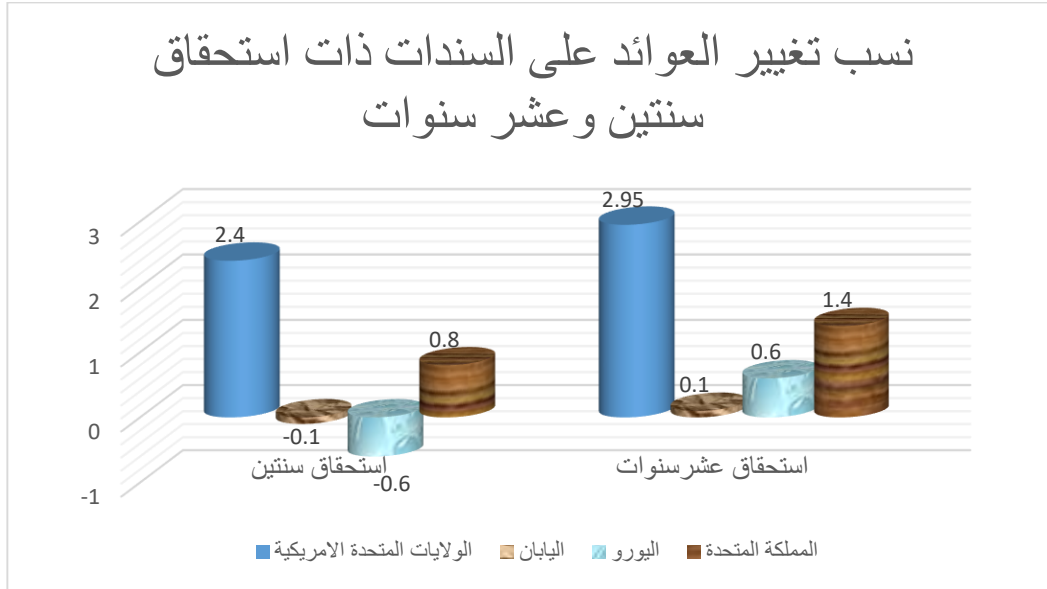
العملة	2017	2018
الدولار الهولندي	0.5	8.5
اليين الياباني	0.3	6.5
الكرون النرويجي	-3.5	5.0
الراند الجنوب افريقي	9.8	5.0
الجنيه الإسترليني	1.2	4.0
اليورو	2.0	3.0
الكرون النمساوي	1.8	3.0
الفرنك السويسري	0.3	2.8
الدولار النيوزلندي	-1.5	2.3
الدولار السنغافوري	0.5	2.3
الدولار الكوري الجنوبي	2.0	2.2
الون الكوري الجنوبي	7.5	1.0
الريال البرازيلي	0.5	-4.5
الدينار العراقي	0.5	-0.5
الدولار السعودي	0.5	-0.5
الكرون السويدي	0.5	-0.5
الدولار الكندي	0.5	-0.5

ارتفعت أسعار الفائدة (اللايبور) لمدة ثلاث اشهر على الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني خلال الربع الأول من عام 2018 عاكسة بذلك توقع المستثمرين بقيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنكلترا برفع سعر الفائدة الرسمية قريباً، في حين استقرت أسعار الفائدة (اللايبور) لمدة ثلاثة اشهر على الين الياباني واليورو في ظل استمرار إجراءات الدعم المقدمة من قبل بنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي.



1- أسواق السندات:

ارتفعت العوائد على معظم السندات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول منطقة اليورو عاكسة توقع المستثمرين بأن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا برفع سعر الفائدة الرسمية وباحتمال قيام البنك المركزي الأوروبي بتعديل سياسته النقدية وانتهاء برنامج التيسير الكمي في المستقبل المنظور. ومن ناحية أخرى استقرت العوائد على السندات الحكومية في اليابان خلال الربع الأول من عام 2018 في ظل استمرار إجراءات برنامج التيسير الكمي المتخذة من قبل بنك اليابان وجهوده المتعلقة بالسيطرة على منحى العائد على السندات التي أجلها عشر سنوات.

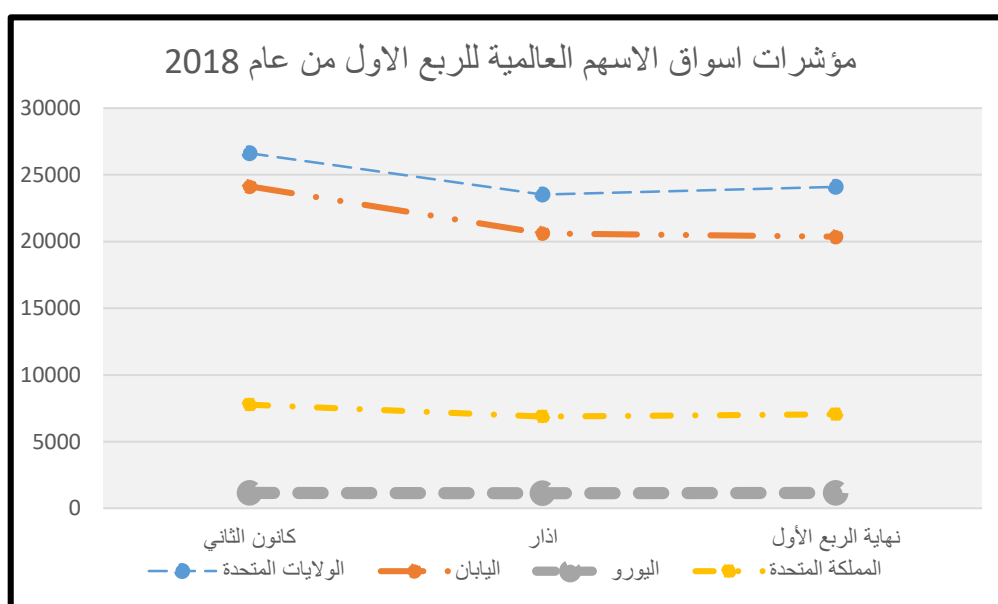


1- أسواق الأسهم

شهدت أسواق الأسهم العالمية تراجعاً خلال الربع الأول من عام 2018، يعزى هذا التطور بشكل أساسي إلى قلق المستثمرين من زيادة الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة عقب نشر بيانات اقتصادية دلت على ارتفاع الأجور مما قد يؤدي ببنك الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع وتيرة زيادة سعر الفائدة الرسمية في المستقبل المنظور.

مؤشرات أسواق الأسهم العالمية للربع الأول من عام 2018

الولايات المتحدة (مؤشر داو جونز)	اليابان (مؤشر نيكاي)	اليورو (مؤشر مورغان ستانلي)	المملكة المتحدة (مؤشر الفوتسي*)	
26616.7	24124.2	1154.3	7778.6	كانون الثاني
23533.2	20617.9	1127.3	6888.7	أذار
24103.2	20356.3	1154.26	7056.6	نهاية الربع الأول



ثالثاً: تطورات أسواق السلع الأولية والمعادن:

ارتفعت أسعار النفط الخام خلال شهري كانون الثاني وأذار من عام 2018 في ضوء استمرار الجهود المتخذة لأعاده توازن أسواق النفط من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك حيث بلغ (74.64) في نهاية آذار مقابل (70.53) في 24 كانون الثاني 2018. ومن ناحية أخرى ارتفعت الأسعار الفورية للذهب بشكل طفيف خلال كانون الثاني 2018، إلا انها تراجعت في نهاية آذار حيث سجلت (1317.70) دولار للأوقية، ويرجع سبب هذه

* يعزى التطور في سوق الأسهم البريطاني إلى عدة عوامل أهمها انخفاض أسواق الأسهم العالمية بشكل عام وإلى نشر نتائج سلبية لقطاع التجزئة البريطاني والعقارات.

التقلبات إلى تغيير توقعات المستثمرين بشأن المسار المتخذ من قبل بنك الاحتياطي الفدرالي بخصوص سياسته النقدية خلال العام الحالي.

تطورات أسعار السلع الأولية والمعادن (النفط الخام والذهب) نهاية اذار من عام 2018

